الوضع بقوله : « سيصل العجز المتوقع هذه السنة في ميزان المدفوعات ، الى ٣ر٦ مليار دولار — وهو المبلغ الذي يزيد بـ ٢ر٥ مليار دولار عن العجز في سنة ١٩٧٢ . ان ٩٠٠ مليون دولار من هذا العجز تعود الى الزيادة في الاستيراد الامني ، اما الباقي فناتج عن الزيادة في الاستهلاك الفردي . وتشير المعطيات الى ان الاسعار هذه السنة ستكون اكثر ارتفاعا بنسبة ٢٧ ٪ عن مستواها في السنة الماضية .

« وهناك ايضا مجرى مقلق يتمثل في الانخفاض في فائض العملة الصعبة في الدولة . فقد انخفضت هذه الفوائض خلال الاشهر العشرة الاخيرة ، بما يزيد عن ٧٠٠ مليون دولار ، وأصبحت اليوم أقل من مليار دولار — وهو المبلغ الذي يكفي بصعوبة، لتمويل متطلبات الاستيراد المدني لشهرين فقط » (يديعوت احرونوت ، ٧٤/١٠/٢٧) .

وأضاف زنبار انه « في موازاة انخفاض الفوائض ، استمرت ديون الدولة بالعملة الصعبة بالارتفاع ، حتى وصلت في شهر حزيران الى ٦ر٥ مليار دولار ، مقابل ٥ مليار دولار ، في نهاية سنة ١٩٧٣ .

« كذلك فان أزمة الاقتصاد العالمي ستصيب اسرائيل بالضرر ... فأزمة الطاقة وارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم خلقت ضغوطا تضخمية في معظم الدول ، وزادت من عجزها التجاري . لذلك ، فقد اتبعت حكومات كثيرة ، خطوات لتقليل الطلب ، وهذا من شأنه ان يضر بالصادرات الاسرائيلية .

« والخطر الاخر المتوقع لاسرائيل ناتج عن رغبة الدول المصدرة للنفط ، في السيطرة على الاطارات المالية الدولية . واذا نجحت في ذلك ، فسيمس هذا قدرة اسرائيل على تجنيد الاموال » (المصدر نفسه) .

أما وزير المالية ، يهوشواع رابينوفيتش فكان قد ذكر (في مقابلة مع داغار ، ٧٤/١١/١) ان مصاريف الامن المتزايدة هي وراء هذا الوضع ، اذ « ان علينا ان نفهم امرا واحدا هو اننا شعب آخر بعد حرب يوم الغفران . فقبل الحرب وعندما كانت نفقات الامن تعادل ١٧٪ من الدخل القومي القائم خططت الحكومة لسلسلة من النشاطات في مجال الخدمات . وقد رفعت هذه الخدمات مستوى المعيشة والاستهلاك في البلد . غير ان هذا قد توقف بعد الحرب فمع ارتفاع نفقات الامن الى ثلث الدخل القومي ، لا يمكننا التصرف كما تصرفنا في الماضي . ان نفقات الامن هي استثمارات ضخمة ولا ارى أية امكانية لتقليصها ، لا ... في السنة المقبلة ، ولا في السنوات التي تليها . واذا أضفنا الى ذلك نفقات استيعاب الهجرة ، التي ستزداد ، فانه ليس لدي ادنى شك بأن هذه النفقات يجب ان تؤدي الى اسلوب حياة مختلف عند الجمهور ... ».

« ... يجب ان ينتقل الجمهور الى خطوط اخرى في مجال الاستهلاك . أعتقد انه اذا ادرك الجمهور هذا الامر ، سيكون بالامكان تصحيح الوضع الاقتصادي . وسأعطي مثالا على ذلك ، مدعوما بالارقام . ارتفع الدخل الحقيقي عندنا ... في سنة ١٩٧٢ بـ ٥ر٥٪ ، وفي عام ١٩٧٣ بـ ٥٪ . وحتى في عام ١٩٧٤ ، سيرتفع حسب توقعاتنا بـ ٣ر٤٪ . على ضوء هذا الارتفاع ، انا مقتنع ، بأن الجمهور يستطيع تحمل الكبح وخفض مستوى المعيشة . وعلينا ان نتصرف هكذا ، اذا ما كنا نرغب بعدم الوصول الى اوضاع صعبة جدا . اذا لم نغير اسلوب معيشتنا ، فسنواجه انخفاض احتياطي العملة الصعبة ... ».

« ... لا يمكننا التعرض الى نفقات الامن ، فنحن مضطرون لصرفها . وتبلغ ديوننا بالعملة الصعبة ، الملزمين بدفعها ، في السنة الحالية ، ٦ مليارات دولار ، وهذا بند لا يمكن الامتناع عن دفعه . وهذا عن ذلك ، اننا ننفق اموالا طائلة في تشجيع الصادرات . وهذا لا يمكن توفيره ، اذ انه الامل الوحيد لنا لتحسين ميزان المدفوعات . لذلك من الواضح ان مستوى الضرائب ، رغم انه وصل الى ٥٧ر٦٪ من سائر الدخل القومي ، فاننا لا نستطيع تخفيضه ... » (المصدر نفسه).

« الدولة قد تفلس » والبطالة امر محتم

يبدو ان مشكلة النقص في العملة الصعبة ، التي بلغ احتياطها في مطلع عام ١٩٧٤ نحو ١٫٨ مليار دولار ، وانخفض منذ ذلك الوقت بمعدل ٨٠ — ١٠٠ مليون دولار شهريا ، حتى وصل الان الى أقل من مليار دولار ، تثير قلق الاسرائيليين ،